Journal of Libyan Academy Bani Walid 2026
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
Volume 2, Issue 2, 2026, Pages: 41-56
Website: https://journals.labjournal.ly/index.php/Jlabw/index

Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean and the Reshaping of International Alliances toward the Libyan Crisis

Abubakr Khalifa Abubakr Abujarada *
Department Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Wadi Al-Shati University, Brak Al-Shati, Libya
*Email: abobakara236@gmail.com

اكتشافات الغاز في شرق المتوسط وإعادة تشكيل التحالفات الدولية تجاه الأزمة الليبية

أبوبكر خليفة أبوبكر أبوجرادة *
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة وادي الشاطئ، براك الشاطئ، ليبيا

Received: 07-01-2026	**Accepted:** 25-02-2026	**Published**: 12-03-2026
Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract

This study analyzes how natural gas discoveries In the Eastern Mediterranean have reshaped regional and international alliances and affected the Libyan crisis. It argues that energy developments have integrated Libya into a broader geopolitical framework tied to European energy security and Mediterranean power dynamics, transforming it from an internal conflict into a strategic arena of intersecting Interests.

Adopting an interpretive analytical approach, the study finds that gas resources have intensified maritime competition and produced rival energy blocs rather than fostering regional cooperation. Maritime delimitation agreements have been used to redistribute influence. The findings further indicate that Libya has become embedded in the energy struggle, with internal divisions facilitating external intervention and turning oil and gas into instruments of political pressure, thereby obstructing settlement efforts.

The study concludes that Libya's stability depends on depoliticizing the energy sector and developing a national strategy for its management to support state reconstruction.

Keywords: energy geopolitics; redistribution of power; regional order; fragile state; maritime sovereignty.

الملخص

تتناول هذه الدراسة أثر اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط في إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية والدولية، وانعكاس ذلك على الأزمة الليبية. وتنطلق من فرضية مفادها أن المتغير الطاقوي أدخل

ليبيا ضمن معادلة جيوسياسية أوسع مرتبطة بأمن الطاقة الأوروبي وتوازنات النفوذ في المتوسط، ما حوّلها من صراع داخلي إلى عقدة استراتيجية تتقاطع فيها مصالح متعددة. وتعتمد الدراسة المنهج التحليلي التفسيري، وتخلص إلى أن موارد الغاز لم تعزز التعاون الإقليمي، بل أسهمت في تصاعد التنافس البحري وظهور محاور طاقوية متقابلة، استُخدمت فيها اتفاقيات الترسيم كأدوات لإعادة توزيع النفوذ. كما تُظهر النتائج أن الملف الليبي أصبح جزءًا من صراع الطاقة، حيث جرى توظيف الانقسام الداخلي لتعميق التدخل الخارجي وتحويل النفط والغاز إلى أوراق ضغط سياسية، ما أعاق مسارات التسوية. وتخلص الدراسة إلى أن استقرار ليبيا يظل مرهونًا بتحييد القطاع الطاقوي عن الصراع وبناء استراتيجية وطنية لإدارته بما يدعم إعادة بناء الدولة.

الكلمات المفتاحية: الجيوبوليتيكا الطاقوية، إعادة توزيع النفوذ، النظام الإقليمي، الدولة الهشّة، السيادة البحرية.

مقدمة

شهد شرق البحر المتوسط خلال العقد الأخير تحولات جيوسياسية عميقة ارتبطت بشكل مباشر باكتشافات الغاز الطبيعي، التي أعادت إدماج المنطقة في حسابات التوازن الإقليمي وأمن الطاقة العالمي. ومع تصاعد مشاريع الاستكشاف والتطوير، وتكثف المبادرات الهادفة إلى نقل الغاز نحو الأسواق الأوروبية، بات شرق المتوسط فضاءً مركبًا تتقاطع فيه قضايا الطاقة مع رهانات الأمن والسيادة البحرية، ضمن بيئة تنافسية تختلط فيها المصالح الاقتصادية بالحسابات الجيوبوليتيكية. وفي هذا الإطار، برزت دبلوماسية الطاقة بوصفها أحد المداخل التحليلية الأساسية لفهم سلوك الفاعلين الإقليميين والدوليين، حيث تحولت موارد الغاز ومسارات نقله إلى أدوات لإعادة التموضع الاستراتيجي وبناء التحالفات، أو لإدارة الصراع وفرض وقائع جيوسياسية جديدة.

وقد تجلّى ذلك في تصاعد الخلافات حول ترسيم الحدود البحرية، وظهور محاور طاقوية متنافسة، إلى جانب توظيف الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف كوسائل لإعادة توزيع النفوذ في الحوض المتوسطي. وبذلك لم تعد الأزمة الليبية قابلة للفهم بمعزل عن ديناميات شرق المتوسط، إذ أُدرجت ليبيا تدريجيًا ضمن معادلة إقليمية أوسع بحكم موقعها الجغرافي ومواردها الطاقوية. كما أسهم الانقسام الداخلي وضعف المؤسسات السيادية في فتح المجال أمام القوى الخارجية لتوظيف الملف الليبي ضمن صراعات الطاقة ومساراتها المستقبلية، ما حوّل البلاد من ساحة نزاع داخلي إلى عقدة جيوستراتيجية في شبكة تنافس إقليمي ودولي معقدة.

وانطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة البنيوية بين دبلوماسية الطاقة في شرق المتوسط وإعادة تشكيل المواقف الدولية تجاه الأزمة الليبية، عبر مقاربة تدمج بين البعدين الجيوسياسي والجيواقتصادي، وتربط بين تحولات النظام الإقليمي وأنماط التدخل الخارجي في ليبيا. كما تهدف إلى تجاوز المقاربات التي تختزل الأزمة الليبية في أبعادها المحلية، من خلال إبراز الكيفية التي أُعيد بها إنتاج الصراع ضمن سياق أوسع تحكمه اعتبارات أمن الطاقة وإعادة توزيع النفوذ، بما يسهم في تقديم قراءة أشمل لمسارات الأزمة وإمكانات تسويتها مستقبلًا.

مشكلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط على إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية والدولية، وبيان انعكاس ذلك على الأزمة الليبية، من خلال الإجابة عن السؤال الآتي: كيف أسهم المتغير الطاقوي في إدماج ليبيا ضمن صراع جيوسياسي أوسع، وتحويل مواردها من عامل استقرار محتمل إلى عنصر مُعيق لمسارات التسوية وبناء الدولة؟

فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أن اكتشافات الغاز في شرق المتوسط أعادت صياغة التحالفات على أساس المصالح الطاقوية والجغرافيا البحرية، وأن هشاشة الدولة الليبية سمحت بتوظيف موارد النفط والغاز في خدمة التنافس الإقليمي والدولي، بما أدى إلى تعميق التدخل الخارجي وإدامة حالة اللااستقرار السياسي.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في التالي:

- تربط بين اكتشافات الغاز في شرق المتوسط والتحولات في التحالفات الإقليمية والدولية، بما يوضح انعكاس ذلك على مسار الأزمة الليبية ضمن إطار الجغرافيا السياسية للطاقة.
- تسهم في تفسير تغيّر المواقف الدولية تجاه ليبيا من خلال تحليل منطق المصالح الطاقوية، متجاوزة المقاربات التي تختزل الأزمة في بعدها الداخلي.
- تساعد على فهم دوافع التدخلات الخارجية عبر إبراز ارتباطها بأمن الطاقة الأوروبي وإعادة توزيع النفوذ في شرق المتوسط.
- تعيد تموضع ليبيا كعقدة جيوستراتيجية في شبكة المصالح الإقليمية، لا مجرد ساحة صراع سياسي.
- تتيح استشراف اتجاهات التحالفات المستقبلية وأنماط التدخل الدولي في ظل تصاعد التنافس على موارد الطاقة.

أهداف الدراسة

- تحليل مفهوم دبلوماسية الطاقة في سياق شرق المتوسط.
- تفسير التحولات الجيوسياسية الناتجة عن اكتشافات الغاز.
- توضيح انعكاس هذه التحولات على مواقف القوى الدولية من الأزمة الليبية.
- إبراز الدور الليبي في شبكة المصالح الطاقوية الإقليمية.
- تقديم إطار تحليلي يربط الطاقة بإعادة تشكيل التحالفات.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي التفسيري بوصفه إطارًا رئيسًا لفهم العلاقة بين اكتشافات الغاز وإعادة تشكيل التحالفات الدولية، مدعومًا بمنهج تحليل النظام الإقليمي لقراءة تفاعلات شرق المتوسط، إضافة إلى المقاربة المقارنة لرصد التحولات في المواقف الدولية تجاه ليبيا قبل وبعد بروز المتغير الطاقوي.

تقسيمات الدراسة

المحور الأول: دبلوماسية الطاقة في شرق المتوسط وإعادة تشكيل المجال الجيوسياسي

أولًا: مفهوم دبلوماسية الطاقة وأبعاده النظرية في العلاقات الدولية.

ثانيًا: اكتشافات الغاز في شرق المتوسط كعامل لإعادة توزيع النفوذ الإقليمي والدولي.

المحور الثاني: تحالفات الغاز وصراعات الحدود البحرية

أولًا: تشكّل محاور إقليمية متنافسة على خلفية مشاريع الطاقة.

ثانيًا: اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية بوصفها أدوات جيوسياسية لإعادة رسم خرائط السيطرة.

المحور الثالث: إعادة تموضع ليبيا في معادلة الطاقة والتحالفات الدولية

أولًا: الموقع الجيوستراتيجي الليبي في منظومة شرق المتوسط وأمن الطاقة الأوروبي.

ثانيًا: ديناميات التنافس الطاقوي وأثرها في أنماط التدخل الدولي ومسارات التسوية السياسية في ليبيا.

المحور الأول: دبلوماسية الطاقة في شرق المتوسط وإعادة تشكيل المجال الجيوسياسي

شهد الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة تسارعًا ملحوظًا في التنافس على الطاقة، حيث لم تعد الموارد الطاقوية مجرد عامل اقتصادي، بل تحولت إلى عنصر مؤثر في إعادة رسم موازين القوة والتحالفات الإقليمية. وبرز شرق البحر المتوسط كحيز استراتيجي أعادت اكتشافات الغاز إدخاله ضمن حسابات أمن الطاقة الأوروبي، ما فتح الباب أمام موجة جديدة من التنافس البحري والسياسي. لذلك يصبح تناول دبلوماسية الطاقة مدخلًا ضروريًا لفهم التحولات الجيوسياسية وانعكاساتها على الوضع الليبي .

أولًا: مفهوم دبلوماسية الطاقة وصنع القرار في السياسة الخارجية

أصبح مفهوم دبلوماسية الطاقة اليوم من الأدوات الأساسية لفهم التفاعلات الجيوسياسية بين الدول، إذ لم تعد الموارد الطاقوية مجرد سلع استهلاكية أو عناصر للنمو الاقتصادي، بل تحولت إلى ركائز استراتيجية تُستعمل لبناء التحالفات، وتأمين الأسواق، وتعزيز النفوذ في المناطق الحساسة. وقد نتجت هذه التحولات عن تداخل عملي بين القدرات الإنتاجية، ومسارات النقل، وأولويات أمن الإمدادات لدى الدول المستهلكة الكبرى، الأمر الذي جعل من دبلوماسية الطاقة مجالًا تتقاطع فيه السياسة والاقتصاد والجغرافيا بصورة معقدة (ستيفن، 2019، موقع الكتروني).

كما شهدت منطقة الشرق الأوسط تغيّرات عميقة في طبيعة التنافس على الطاقة، مع دخول قوى جديدة إلى هذا المجال، ما زاد من تعقيد العلاقات الإقليمية والدولية. وتُعد المنطقة هدفًا رئيسيًا للتنافس الإقليمي والدولي بحكم أهميتها في الاقتصاد العالمي، وهو ما أدى إلى ضعف التنسيق بين الدول المنتجة وتضارب المصالح بينها. ومع تعدد الأطراف المتنافسة، من دول إقليمية إلى شركات عالمية كبرى، برزت ما يُعرف بالجيوسياسة الطاقوية، حيث تسعى كل دولة أو شركة إلى تأمين مصالحها الخاصة، الأمر الذي يضيف مزيدًا من التعقيد إلى شبكة العلاقات الإقليمية والدولية (سلطان، 2025، موقع الكتروني).

تعريف المفهوم وإطاره العملي

يُعد مفهوم أمن الطاقة من المفاهيم الحديثة نسبيًا، ويُشار غالبًا إلى "تشرشل" بوصفه من أوائل من تناولوا هذا المفهوم، عندما أكد أن: "أمن الطاقة يمكن في التنوع والتنوع فقط"، في إشارة واضحة إلى أهمية تنويع مصادر الطاقة وعدم الاعتماد على مصدر واحد (أبو حنيفة، 2017، موقع الكتروني).

ويرتكز التصور التقليدي لأمن الطاقة على تجنّب أزمات الإمداد، التي تظهر عادة في شكل نقص في العرض يقترن بارتفاع حاد في الأسعار، بما يهدد الأمنين القومي والاقتصادي. وقد أسهمت أزمات القرن العشرين في ترسيخ هذا الفهم، حيث ارتبط أمن الطاقة أساسًا بضمان استمرارية تدفق الإمدادات. ومع ذلك، يظل هذا التعريف محل إشكال، نظرًا لاختلاف معنى "السعر المناسب" بين الدول المنتجة، التي تسعى إلى تعظيم عوائدها، والدول المستهلكة، التي تفضّل أسعارًا منخفضة تدعم استقرارها الاقتصادي (محمد، 2014،ص 52).

فهي تشير إلى مجموعة السياسات والممارسات التي تعتمدها الدول، وأحيانًا الفاعلون غير الدوليين، لإدارة موارد الطاقة ومساراتها، وحماية مصالحها المرتبطة بالإمدادات والأسواق، وبناء شبكات اعتماد متبادل تخدم أهدافها الاستراتيجية. وتمتد هذه الممارسات من الاتفاقيات الثنائية للاستثمار في البنية التحتية، مرورًا بسياسات التصدير والاستيراد، وصولًا إلى توظيف الأدوات الدبلوماسية أو حتى العسكرية لحماية طرق النقل أو ممارسة الضغط السياسي، تبعًا للظروف. وتقتضي قراءة هذه الديناميات النظر إلى الطاقة بوصفها أداة نفوذ، لا مجرد سلعة اقتصادية (ستيفن، مرجع سابق).

وبوجه عام، يمكن فهم دبلوماسية الطاقة باعتبارها جملة الممارسات الدبلوماسية التي تستخدمها الدول للتأثير في سياسات وسلوك الفاعلين الخارجيين في مجال موارد وأسواق الطاقة، عبر التفاوض والحوار والضغط السلمي. وترتبط هذه الدبلوماسية بالسياسة الخارجية بعلاقة تكامل، حيث تحدد السياسة الخارجية الإطار الاستراتيجي العام، بينما تمثل دبلوماسية الطاقة الأداة التنفيذية لتحقيقه، وتهدف في جوهرها إلى

توظيف العلاقات الاقتصادية والتجارية بما يخدم أمن الطاقة والأمن الاقتصادي من خلال ضمان إمدادات مستقرة وموثوقة وبكلفة مقبولة.

دبلوماسية الطاقة وصنع القرار في السياسة الخارجية

تُعد دبلوماسية الطاقة من المداخل التحليلية المعاصرة لفهم العلاقة بين الاقتصاد السياسي والأمن القومي ضمن السياسة الخارجية للدول. فلم تعد الطاقة تُختزل في بعدها الاقتصادي أو التقني، بل تحولت إلى مورد استراتيجي يُوظف سياسيًا في حسابات النفوذ، وبناء التحالفات، وإدارة علاقات الاعتماد المتبادل في النظام الدولي.

وتبرز أهمية دبلوماسية الطاقة بوصفها الامتداد الخارجي لسياسة الطاقة الوطنية، حيث تُدمج اعتبارات أمن الطاقة مباشرة في عملية صنع القرار السياسي. ولا تقتصر السياسة الخارجية هنا على تحديد الأهداف العامة للدولة، بل تشمل أيضًا اختيار الأدوات الدبلوماسية المناسبة لتأمين الإمدادات، وتنظيم الصادرات، وإبرام الاتفاقيات طويلة الأمد، وبناء الشراكات الاستراتيجية مع الدول المنتجة أو المستهلكة للطاقة.

وتشير الأدبيات إلى أن الدول المستوردة للطاقة تسعى عبر دبلوماسيتها إلى تنويع مصادر الإمداد وتقليص المخاطر الجيوسياسية، بينما توظف الدول المصدّرة مواردها الطاقوية لتعزيز مواقعها التفاوضية وتوسيع هامش تأثيرها الخارجي. وبذلك تصبح الطاقة جزءًا من منظومة الأمن القومي، وأداة مؤثرة في صياغة توجهات السياسة الخارجية (قريقيث، 2012، موقع الكتروني).

كما توضّح الدراسات أن دبلوماسية الطاقة تتأثر بالبنية الداخلية للدولة، بما في ذلك طبيعة النظام السياسي، ودور النخب الحاكمة، وهيكل الاقتصاد الوطني، إضافة إلى المتغيرات الخارجية المرتبطة بتحولات سوق الطاقة العالمي. ومن ثمّ، لا تقوم عملية صنع القرار في هذا المجال على اعتبارات اقتصادية فقط، بل تخضع لتفاعل معقد بين المصالح الاستراتيجية والحسابات الأمنية والضغوط الجيوسياسية، ما يجعل الطاقة أداة مركبة في إدارة العلاقات الدولية (قادر ورحمن، 2017).

ومن منظور أشمل، تُعرَّف دبلوماسية الطاقة بأنها استخدام أدوات السياسة الخارجية لإدارة قضايا الطاقة، سواء عبر تأمين الموارد، أو توجيه تدفقاتها، أو التأثير في مسارات النقل والأسواق الدولية. ويعكس هذا المفهوم التحول البنيوي في العلاقات الدولية نحو مزيد من التداخل بين السياسة والاقتصاد، حيث تتحول الموارد الطاقوية إلى وسيلة لإعادة تشكيل التحالفات الدولية وضبط علاقات الاعتماد المتبادل وتعزيز المكانة الدولية للدول في بيئة عالمية تتسم بتصاعد التنافس على الموارد الحيوية (عقراوي، 2019، ص1166).

وعليه، يمكن القول إن دبلوماسية الطاقة تمثل نمطًا متقدمًا من الدبلوماسية الحديثة، يجمع بين الأبعاد الاقتصادية والأمنية والسياسية، ويُعد أحد المفاتيح التفسيرية لفهم سلوك الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة في النظام الدولي المعاصر، خاصة في المناطق التي تتقاطع فيها الموارد الطبيعية مع قضايا الشرعية والاستقرار والسيادة.

ثانيًا: اكتشافات الغاز في شرق المتوسط كعامل لإعادة توزيع النفوذ الإقليمي والدولي

تُعد منطقة الشرق الأوسط عمومًا، وشرق البحر المتوسط على وجه الخصوص، من أكثر الأقاليم عرضة للتجاذبات الجيوسياسية، غير أن اكتشاف احتياطيات مهمة من الغاز الطبيعي في حوض شرق المتوسط أعاد إبراز المنطقة كفضاء استراتيجي للتنافس الإقليمي والدولي. فلم تعد الطاقة مجرد مؤشر على القوة الاقتصادية، بل تحولت إلى عامل مؤثر في إعادة رسم موازين القوة، وأحد أبرز دوافع التوتر بين الفاعلين الإقليميين.

ودخلت دول المنطقة مرحلة جديدة من التنافس على الموارد ومسارات نقلها، وهو ما انعكس في تصاعد الخلافات البحرية والسياسية، كما يظهر في التوترات بين تركيا وقبرص، وكذلك النزاع البحري بين إسرائيل ولبنان. ويكشف هذا الواقع انتقال الصراع من مستواه السياسي التقليدي إلى مستوى أكثر تعقيدًا، أصبحت فيه الطاقة عنصرًا محوريًا في الحسابات الاستراتيجية والأمنية.

وتتزايد أهمية هذا التنافس في ظل الطلب العالمي المتنامي على الغاز الطبيعي باعتباره مصدرًا أقل انبعاثًا للكربون مقارنة بالوقود الأحفوري التقليدي، خاصة من قبل الدول الصناعية التي تسعى إلى تنويع الإمدادات وتعزيز أمنها الطاقي. وقد أدى ذلك إلى إدماج شرق المتوسط ضمن معادلات أمن الطاقة الأوروبية، ما منح الصراع بعدًا دوليًا يتجاوز الإطار الإقليمي.

أحدثت اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط منذ عام 2009 تحولًا بنيويًا في المكانة الجيوسياسية للمنطقة، إذ انتقلت من فضاء بحري هامشي نسبيًا إلى إحدى أكثر ساحات التنافس الإقليمي والدولي احتدامًا. فقد كشفت الاكتشافات المتتالية، بدءًا من حقل تمار ثم ليفياثان، وصولًا إلى حقل ظهر في مصر وحقول قبرص، عن احتياطيات ضخمة تُقدّر بنحو 340 تريليون قدم مكعب، ما أعاد إدماج شرق المتوسط في معادلات أمن الطاقة العالمي، وجعله محورًا جديدًا لإعادة توزيع القوة والنفوذ (كاظم، 2024، ص13).

وانعكس هذا التحول على طبيعة العلاقات بين دول الحوض، حيث تحولت موارد قاع البحر من عامل محتمل للتعاون الاقتصادي إلى مصدر لتصعيد التوترات وخلق بؤر صراع جديدة. فبدل أن تؤدي الاكتشافات إلى تعزيز التكامل الإقليمي، أفضت إلى تصاعد النزاعات حول ترسيم الحدود البحرية، وظهور تحالفات سياسية وأمنية جديدة في مقابل تحالفات مضادة، ما أدخل المنطقة مرحلة منافسة جيوسياسية مفتوحة (كرين، 2025، موقع الكتروني).

كما أسهم الغاز الطبيعي في إعادة تعريف القيمة الاستراتيجية لشرق المتوسط، ليس فقط باعتباره خزانًا طاقويًا واعدًا، بل أيضًا كمسار محتمل لإمدادات الطاقة نحو أوروبا، وهو ما جذب اهتمام القوى الكبرى، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا. ونتيجة لذلك، تحولت الشراكات الاقتصادية المرتبطة بالطاقة إلى أدوات اصطفاف سياسي وعسكري، وتزايد حضور القوى الخارجية في ترتيبات أمن المنطقة (كاظم، مرجع سابق، ص19).

وبرزت المتغيرات الجيواقتصادية بوصفها عنصرًا مكملًا للبعد الجيوبوليتيكي التقليدي، حيث لم يعد الصراع يدور حول السيطرة الإقليمية المباشرة، بل حول التحكم في خطوط الإمداد وأسواق التصدير والبنية التحتية للطاقة. وأصبح الغاز أداة للنفوذ الاستراتيجي، تُوظفه الدول لتعزيز مواقعها التفاوضية وفرض وقائع جديدة، وهو ما تجلّى في السلوك التركي شرق المتوسط، وفي المقابل في تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط كإطار مؤسسي لإدارة المصالح المشتركة بعيدًا عن أنقرة.

وعليه، يمكن القول إن اكتشافات الغاز الطبيعي أعادت رسم الخريطة الجيوسياسية لشرق المتوسط، محوّلة المنطقة إلى عقدة استراتيجية تجمع بين الطاقة والأمن والتحالفات، وأسهمت في انتقال الصراع من مستواه الإقليمي المحدود إلى فضاء دولي أوسع، يتداخل فيه الاقتصادي بالعسكري، والقانوني بالسياسي، بما ينذر باستمرار حالة التنافس وعدم الاستقرار خلال المرحلة المقبلة.

أدى اكتشاف الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط إلى إعادة تشكيل البيئة الجيوسياسية للإقليم، حيث انتقلت المنطقة من كونها مجالًا للتوازنات السياسية التقليدية إلى ساحة تنافس طاقي متعدد المستويات. فلم يعد الغاز مجرد مورد اقتصادي، بل تحوّل إلى أداة لإعادة التموضع الاستراتيجي، وعنصر فاعل في إعادة رسم التحالفات الإقليمية والدولية.

ويتجسد النمط الأول لهذا التنافس في الخلافات المرتبطة بترسيم الحدود البحرية والمناطق الاقتصادية الخالصة، ولا سيما النزاع القائم بين تركيا وقبرص، فضلًا عن النزاع البحري بين إسرائيل ولبنان، الذي جرى احتواؤه جزئيًا عبر اتفاق عام 2022، ما يعكس كيف أصبحت السيادة البحرية مدخلًا رئيسيًا للصراع الطاقي في الحوض (كاظم، 2024، ص320).

أما النمط الثاني فيتمثل في التنافس على أدوار "مراكز الغاز" ومسارات التصدير نحو أوروبا، حيث برزت مصر بوصفها محورًا إقليميًا مهمًا بفضل امتلاكها منشآت تسييل الغاز، ما أتاح لها استيراد الغاز من إسرائيل وإعادة تصديره. في المقابل، اصطدمت مشاريع إنشاء خط أنابيب مباشر إلى أوروبا بعقبات تقنية

ومالية وسياسية، إضافة إلى الاعتراض التركي، الأمر الذي أبقى معظم صادرات الغاز الإسرائيلي مرتبطة بالبنية التحتية المصرية، كاشفًا محدودية الخيارات الاستراتيجية لدول الحوض (كرين، 2025).
ويرتبط بذلك نمط ثالث يتمثل في تدويل الصراع، إذ جذبت موارد الغاز اهتمام القوى الكبرى الساعية إلى تعزيز أمن الطاقة الأوروبي بعد تراجع الإمدادات الروسية عقب حرب أوكرانيا. غير أن التجربة العملية أظهرت أن "دبلوماسية الغاز" لم تنجح في تهدئة التوترات، حيث استمرت النزاعات البحرية في تعطيل الإنتاج والتصدير، ما أكد هشاشة البيئة الاستثمارية والأمنية في شرق المتوسط (كرين، 2025).
كما أن اكتشافات الطاقة لم تؤدِّ إلى تكامل إقليمي، بقدر ما أسهمت في تعميق الانقسامات القائمة وإعادة إنتاج الصراعات التاريخية بصيغ اقتصادية جديدة، حيث تحولت الشراكات الطاقية إلى تحالفات سياسية وعسكرية، وارتفع مستوى الاستقطاب بين محاور متنافسة داخل الإقليم (كاظم، 2024، ص321).
وعليه، يمكن القول إن أنماط التنافس في حوض شرق المتوسط تقوم على تفاعل ثلاثة أبعاد رئيسية: بعد قانوني مرتبط بالسيادة البحرية، وبعد اقتصادي يتعلق بالبنية التحتية والأسواق، وبعد جيوسياسي يتصل بالتحالفات والأمن الإقليمي. وبذلك لم يصبح الغاز الطبيعي رافعة للاستقرار كما كان مأمولًا، بل غدا عنصرًا إضافيًا في معادلة الصراع وإعادة توزيع القوة. وتُظهر نتائج هذا المحور أن دبلوماسية الطاقة في شرق المتوسط لم تُنتج إطارًا تعاونيًا مستقرًا، بل أسهمت في إعادة تشكيل التحالفات على أساس المصالح الطاقوية والجغرافيا البحرية، وهو ما يدعم فرضية الدراسة القائلة بأن المتغير الطاقوي شكّل عاملًا بنيويًا في إعادة توزيع النفوذ، ومهّد لإدماج ليبيا لاحقًا ضمن شبكة تنافس جيوسياسي أوسع.

المحور الثاني: تحالفات الغاز وإعادة تشكيل صراعات السيادة البحرية في شرق البحر المتوسط

أفرزت اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط تحولات واضحة في التفاعل الإقليمي، حيث تحولت الطاقة من مورد اقتصادي إلى أداة أساسية لإعادة تشكيل التحالفات وصراعات السيادة البحرية. ونتيجة لذلك، أصبحت تحالفات الغاز تعكس تداخل الجغرافيا الطاقية مع حسابات الأمن والنفوذ، ما أعاد إنتاج التنافس الإقليمي ضمن إطار أكثر تعقيدًا.

أولًا: تأثير الجغرافيا الطاقوية في إعادة ترتيب التحالفات الإقليمية

لم يؤدِّ اكتشاف الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط إلى نشوء نمط تعاوني مستقر بين دول الحوض، بل أسهم في إعادة إنتاج التنافس الإقليمي ضمن إطار جديد تتداخل فيه الجغرافيا البحرية مع حسابات القوة ومصالح الطاقة. فبدل أن تتحول الموارد المكتشفة إلى محفّز للتكامل الاقتصادي، أصبحت عاملًا إضافيًا في تعقيد البيئة الاستراتيجية، حيث أعادت الدول ترتيب أولوياتها الخارجية على أساس السيطرة على المساحات البحرية وتأمين مسارات التصدير وتعظيم العوائد قبل أي تحوّل محتمل في سوق الطاقة العالمي.
ولم يكن هذا التحول تقنيًا أو اقتصاديًا فحسب، بل مثّل انتقالًا في طبيعة المجال الجيوسياسي نفسه. فقد أُعيد تعريف البحر من فضاء للتواصل والتجارة إلى مجال سيادي متنازع عليه، تُقاس فيه القوة بمدى السيطرة على قاعه وما يحتويه من موارد. وأصبحت الحدود البحرية امتدادًا مباشرًا للحدود البرية، وتحولت المناطق الاقتصادية الخالصة إلى ساحات صراع رمزي ومادي في آن واحد. ويعكس ذلك ما يشير إليه بلقزيز من أن الدولة في السياق العربي المعاصر تميل إلى توظيف الموارد الاستراتيجية لتعويض هشاشة المجال السياسي الداخلي، عبر نقل التنافس إلى الخارج وإعادة إنتاج الشرعية من خلال الصراع على السيادة (بلقزيز، 2018، ص340–341).
وقد تجسد هذا المسار في تشكّل محور طاقي إقليمي يضم مصر وإسرائيل واليونان وقبرص، ارتكز على تقاطع المصالح في مواجهة التمدد البحري لتركيا، وعلى استثمار البنية التحتية المصرية لتسييل الغاز بوصفها بوابة شبه وحيدة لتصدير غاز شرق المتوسط. ولم يكن هذا الاصطفاف نتاج رؤية تكاملية طويلة الأمد، بل ثمرة توازنات ظرفية فرضتها الجغرافيا الطاقية، حيث اجتمعت هذه الدول حول هدف مشترك يتمثل في تأمين مسارات تصدير مستقرة وتعزيز مواقعها التفاوضية في السوق الأوروبية.

في المقابل، أعادت تركيا صياغة استراتيجيتها البحرية بعد إدراكها أن استبعادها من ترتيبات الغاز الإقليمية يهدد موقعها الجيوسياسي، فانتقلت من الاحتواء الدبلوماسي إلى فرض الوقائع عبر تكثيف أنشطة التنقيب في مناطق متنازع عليها، وتوقيع اتفاقيات بحرية بديلة، أبرزها مع السلطات الليبية في طرابلس. ويعكس هذا السلوك منطق كسر الطوق الطاقي، حيث تسعى أنقرة إلى إعادة رسم الخريطة البحرية بما يسمح لها بالتحكم في جزء من مسارات الطاقة أو تعطيل مشاريع منافسيها (باروت، 2020، ص16)، وهو ما يبرز العلاقة الجدلية بين الطاقة والسيادة، إذ تصبح مشاريع الغاز محفزًا لإعادة عسكرة البحر لا لتدشين فضاء تعاوني.

وتتعمق هذه الديناميات مع دخول البعد الدولي، خاصة في ظل سعي الاتحاد الأوروبي إلى تنويع مصادر الطاقة بعد تراجع الإمدادات الروسية. غير أن تقرير غاز شرق المتوسط: رهانات الجغرافيا السياسية يؤكد أن محدودية الاحتياطيات مقارنة بمناطق إنتاج كبرى، إضافة إلى هشاشة البيئة الأمنية، تجعل من الحوض مصدرًا مكمّلًا لا بديلًا استراتيجيًا طويل الأمد، ما يضفي على التحالفات القائمة طابعًا براغماتيًا أكثر منه بنيويًا (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022).

وعليه، يمكن القول إن إعادة هندسة الاصطفافات الإقليمية في شرق المتوسط لا تعبّر عن تشكّل نظام إقليمي مستقر، بل عن حالة سيولة استراتيجية تتبدل فيها التحالفات بتبدل مواقع الحقول ومسارات الأنابيب وتوازنات القوة البحرية. فقد تحولت الجغرافيا الطاقية إلى أداة لإعادة توزيع النفوذ، وأصبحت موارد الغاز عنصرًا في معادلة الصراع لا مدخلًا لتسويته، حيث تتداخل الحسابات الاقتصادية مع اعتبارات الأمن القومي، وتُصاغ التحالفات وفق منطق المكسب الطاقي السريع لا وفق رؤية تكاملية طويلة الأمد.

ثانيًا: اتفاقيات الحدود البحرية وإعادة تشكيل السيطرة الإقليمية

برزت اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية، خاصة مذكرة التفاهم الموقعة عام 2019 بين تركيا وليبيا، كأداة جيوسياسية لإعادة تشكيل النفوذ في شرق البحر المتوسط، إذ حوّلت الفضاء البحري من مجال قانوني إلى ساحة صراع مرتبطة بالطاقة والضغط السياسي. وقد أسهم ذلك في تصاعد الخلافات حول الحقوق السيادية ومشاريع الغاز، ولا سيما خطوط الأنابيب، بما أعاد رسم التوازنات الإقليمية (الدالاتي، 2025، موقع الكتروني).

وانطلاقًا من ذلك، يمكن تحديد أبرز أبعاد ترسيم الحدود البحرية كأداة جيوسياسية في النقاط الآتية:

1. تعزيز النفوذ وتغيير التحالفات: استخدمت تركيا مذكرتي التفاهم مع ليبيا (2019 و2022) لتثبيت حضورها في شرق المتوسط، وإضعاف المشاريع المنافسة، وعلى رأسها مشروع EastMed Pipeline، فضلًا عن الحصول على امتيازات للتنقيب عن النفط والغاز. وقد أسهم ذلك في تحويل أنقرة إلى طرف مركزي في الملف الليبي وفي معادلات الطاقة الإقليمية، عبر الربط بين المجالين البحري والبري، واستثمار الصراع الداخلي الليبي لتعزيز موقعها الجيوبوليتيكي.
2. إعادة رسم خريطة السيطرة البحرية: سعت دول أخرى إلى مواجهة هذا التمدد عبر اتفاقيات مضادة، أبرزها اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان عام 2020، الذي هدف إلى فرض حدود بحرية جديدة تعكس المصالح الاستراتيجية للطرفين وتحدّ من آثار الاتفاق التركي–الليبي. وقد أسهم هذا المسار في تداخل المطالبات السيادية وتزايد الخلافات حول الجرف القاري والمناطق الاقتصادية الخالصة، ما عزز من عسكرة الفضاء البحري.
3. قانونية النزاع والسيادة: أثارت هذه الاتفاقيات جدلًا قانونيًا واسعًا، مع اتهامات بانتهاك قواعد القانون الدولي للبحار، خاصة فيما يتعلق بتجاهل الأثر القانوني لبعض الجزر. وفي المقابل، دافعت الدول الموقعة عنها باعتبارها "حلولًا عادلة" لحماية حقوقها السيادية. غير أن هذا الجدل يخفي في جوهره صراعًا على النفوذ الطاقي، حيث تُوظَّف النصوص القانونية لتكريس وقائع سياسية جديدة أكثر من استخدامها لتسوية النزاعات بصورة عادلة.

4. تحولت اتفاقيات الترسيم إلى أوراق ضغط متبادلة، تسعى الدول من خلالها إلى فرض الأمر الواقع، ما قاد إلى ردود فعل مضادة، مثل ترسيم مصر لحدودها الغربية، ومحاولات اليونان عرقلة التثبيت القانوني للاتفاق التركي–الليبي على المستوى الأوروبي. وبذلك لم تعد هذه الاتفاقيات آليات قانونية بحتة، بل أصبحت أدوات لإدارة الصراع ورفع الكلفة السياسية على الخصوم (جباري، 2023، موقع الكتروني).

وفي المحصلة، تحوّل هذه الاتفاقيات خرائط الطاقة إلى أدوات لتعزيز القوة والتحكم في ممرات الغاز، حيث يتقاطع القانون الدولي مع المصالح الأمنية والجيوسياسية. ويشير محمد جمال باروت إلى أن الصراع في شرق المتوسط يقوم على تلازم ثلاثي بين الموارد والحدود والتحالفات، ما يجعل اتفاقيات الترسيم حلقة مركزية في إعادة توزيع النفوذ الإقليمي (باروت، مرجع سابق، ص21–22). كما يؤكد تقرير غاز شرق المتوسط: رهانات الجغرافيا السياسية أن هذه الترتيبات لا تمثل حلولًا نهائية، بل توازنات مؤقتة قابلة للتغيّر مع أي تحول في موازين القوة أو أسواق الطاقة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022).

وعليه، لا تمثل اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية نهاية للصراع، بل مرحلة جديدة يُعاد فيها إنتاج التنافس عبر أدوات قانونية مدعومة بالقوة البحرية والتحالفات الطاقية، ما يجعلها عنصرًا أساسيًا في إعادة رسم خرائط السيطرة في شرق المتوسط.

ثالثًا: ليبيا من دولة نفطية إلى عقدة طاقوية متوسطية

لم تعد ليبيا، في سياق التحولات الطاقوية بشرق البحر المتوسط، مجرد دولة ريعية تعتمد على تصدير النفط ضمن منظومة تقليدية، بل تحولت تدريجيًا إلى عقدة جيوستراتيجية تتقاطع عندها اعتبارات الطاقة مع حسابات النفوذ الإقليمي والدولي. فموقعها في المتوسط الأوسط، وامتلاكها أكبر احتياطيات نفطية مؤكدة في أفريقيا، إلى جانب إمكانات غازية بحرية وبرية غير مستثمرة بالكامل، منحها أهمية متزايدة في معادلات أمن الطاقة الأوروبي وإعادة توزيع القوة في الحوض المتوسطي (أبوفليجة، 2024).

غير أن هذا التحول لم يُترجم إلى قوة تفاوضية ليبية، بل تزامن مع انهيار المركز السياسي بعد عام 2011 وتفكك المؤسسات السيادية، ما فتح المجال أمام الفاعلين الخارجيين لإدماج ليبيا في منظومة شرق المتوسط من موقع الدولة الهشّة. وبذلك انتقلت ليبيا من فاعل طاقوي محتمل إلى ساحة تنازع تُدار مواردها بمنطق المحاور الإقليمية لا برؤية وطنية موحدة.

ويتجلى هذا المسار في توظيف الاتفاقيات البحرية، وعلى رأسها مذكرة التفاهم التركية–الليبية لعام 2019، التي لم تقتصر آثارها على إعادة رسم حدود السيادة البحرية، بل أدخلت ليبيا مباشرة في صراعات الغاز بشرق المتوسط وربطت مجالها البحري بمشاريع الطاقة الإقليمية ومسارات التصدير نحو أوروبا. وقد شكّلت هذه الاتفاقية نقطة تحول في تموضع ليبيا الجيوسياسي، حيث جرى استثمار هشاشتها المؤسسية لإعادة هندسة خرائط النفوذ في المتوسط، بما يعكس انتقال الصراع من مستوى داخلي إلى مستوى طاقوي–إقليمي مركّب (باروت، 2020).

اتخذ التدخل الدولي طابعًا مرتبطًا بالاقتصاد السياسي للطاقة، مع تداخل مصالح الشركات العابرة للحدود مع الحسابات الأمنية للدول، ما قيّد قدرة ليبيا على استعادة السيطرة على مواردها. كما أثّر هذا التنافس سلبًا على مسارات التسوية، إذ انصبّ التركيز على استمرار تدفق النفط والغاز أكثر من إعادة بناء المؤسسات، ما كرّس "إدارة الأزمة" وأضعف فرص التوافق الوطني (عزالدين وآخرون، 2024).

وعليه، يمكن القول إن إدماج ليبيا في معادلة الغاز بشرق المتوسط تم بصورة غير متوازنة، حيث تحولت من دولة منتجة للطاقة إلى عقدة جيوسياسية مفتوحة تُستثمر عند الحاجة وتُترك في حالة سيولة سياسية. وبذلك أصبحت موارد النفط والغاز عاملًا معيقًا لإعادة بناء الدولة بدل أن تكون رافعة للسيادة والتنمية، في ظل غياب استراتيجية وطنية موحدة لإدارة القطاع الطاقوي.

فهذا المسار يُظهر أن الأزمة الليبية لا يمكن فهمها بمعزل عن التحولات الجيوطاقوية في شرق المتوسط، إذ أعاد تداخل الطاقة بالسياسة إنتاج الصراع ضمن إطار إقليمي أوسع، تُدار فيه ليبيا بوصفها مساحة نفوذ

لا كدولة ذات قرار مستقل. ومن ثم، يظل أي مسار للاستقرار مشروطًا بإعادة ضبط العلاقة بين الموارد الطاقوية والسيادة الوطنية، عبر توحيد المؤسسات وتعزيز الشفافية وإخراج قطاع الطاقة من دائرة التنافس الجيوسياسي إلى إطار قانوني سيادي جامع. وبذلك يتضح أن تحالفات الغاز واتفاقيات ترسيم الحدود البحرية لم تكن أدوات محايدة، بل وسائل جيوسياسية لإعادة رسم خرائط السيطرة في شرق المتوسط، بما ينسجم مع فرضية الدراسة حول تحوّل الطاقة إلى أداة لإعادة هندسة الاصطفافات الإقليمية وتوظيف الحالة الليبية ضمن هذه المعادلة.

المحور الثالث: انعكاسات إعادة تموضع ليبيا طاقويًا على الداخل الليبي

أُدرجت ليبيا ضمن صراعات الغاز في شرق المتوسط كعقدة جيوستراتيجية، ما حوّل مواردها الطاقوية إلى مدخل للتدخل الخارجي وإعادة إنتاج الصراع، بدل أن تكون رافعة لبناء الدولة، وهو ما انعكس على تعميق الانقسام الداخلي وتعطيل مسارات التسوية السياسية، وأهم هذه العوامل يتمثل في:

أولًا: ليبيا في منظومة شرق المتوسط: الموقع الجيوستراتيجي وأمن الطاقة الأوروبي

المكانة الجيوستراتيجيّة لليبيا.(جونز، 2026، موقع الكتروني)

1. الموقع البحري واللوجيستي: تقع ليبيا على واجهة مهمة في البحر المتوسط، بمحاذاة الممرات البحرية المتجهة إلى أوروبا الجنوبية، ما يجعل سواحلها بوابة استراتيجية نحو المتوسط الأوسط والشمالي، ويمنحها أهمية عسكرية وتجارية وطاقوية تتجاوز وزنها السكاني والمؤسساتي (أبوفليجة، 2024، ص111).
2. الموارد الطاقية وخصائصها: تمتلك ليبيا أكبر احتياطيات نفطية مؤكدة في أفريقيا بنحو 48.4 مليار برميل، إلى جانب بنية تحتية تشمل حقولًا رئيسية مثل حوض سرت ومرزق وموانئ تصدير كبرى، ما يجعلها منتجًا مهمًا للنفط الخفيف عالي الجودة. ويعتمد اقتصادها بشكل شبه كامل، بنحو 95%، على إيرادات النفط والغاز (هارتنيت، 2024، موقع الكتروني).
3. المكانة الجيوسياسية (موقع التلاقي بين الجنوب والشمال): ليبيا تربط إفريقيا جنوب الصحراء بالمتوسط، وتُمكّن من النفاذ إلى أسواق أوروبا عبر قنوات بحرية ونهرية وبُنى تحتية طاقية محتملة (خطوط أنابيب، مرافق تسييل، وصلات كهرباء). لذلك أي استقرار أو تحرك استثماري في ليبيا قد يؤثر على خارطة إمدادات الطاقة الإقليمية. (بن رجب، 2025، موقع الكتروني)
4. دور ليبيا في أمن الطاقة الأوروبي في إطار شرق المتوسط: يتحدد تأثير ليبيا في أمن الطاقة الأوروبي عبر قنوات جيوسياسية واقتصادية، وبحكم موقعها ومواردها يمكن أن تكون فاعلًا مؤثرًا، غير أن هذا الدور يظل مرهونًا بالاستقرار السياسي وبناء المؤسسات، وتتمثل تلك الأدوار في : (قمة ليبيا للطاقة، 2025، موقع الكتروني)
5. على مستوى الإمداد المباشر: تمثل ليبيا موردًا محتملًا لتنويع مصادر الطاقة الأوروبية، خاصة مع تقليص الاعتماد على الموردين التقليديين، غير أن قدرتها على أداء هذا الدور ما تزال محدودة بسبب ضعف البنية التحتية للغاز وغياب مشاريع أنابيب أو تسييل متقدمة. لذلك تظل مساهمتها الحالية محصورة في النفط، بينما يبقى الغاز رهانًا مستقبليًا مرتبطًا بالاستقرار والاستثمار طويل الأجل (وكالة الطاقة الدولية، 2023).

فليبيا تعد مصدراً مهماً للنفط والغاز الطبيعي لأوروبا، حيث تزود ألمانيا بنسبة 9% من احتياجاتها النفطية، في حين تستورد إيطاليا 80% من احتياجاتها من الطاقة منها، بما في ذلك حوالي 12% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي. ومن ثم، فإن الأزمة السياسية الليبية وحالة عدم الاستقرار السياسي فيها تؤدي إلى انقطاعات في إمدادات الطاقة واضطراب أسواق الطاقة الأوروبية. (عزالدين واخرون، 2024، موقع الكتروني)

ويؤثر عدم الاستقرار السياسي في ليبيا سلباً على المصالح السياسية والاقتصادية للدول الأوروبية في المنطقة؛ فالصراعات المسلحة والفوضى في ليبيا تعرقل المشاريع الاستثمارية والتجارية الأوروبية، ولذلك

تسعى الدول الأوروبية ظاهرياً إلى المساهمة في إيجاد حلول سياسية للأزمة الليبية من أجل حماية مصالحها الأمنية والاقتصادية في ليبيا والمنطقة الأور ومتوسطية.(عزالدين، مرجع سابق)

ولا يقتصر دور ليبيا في أمن الطاقة الأوروبي على إنتاجها الحالي، بل يرتبط بموقعها كحلقة وصل بين شمال إفريقيا وأوروبا، ما يجعل إدماجها الطاقوي مرهونًا بالاستقرار السياسي وتطوير البنية التحتية وتحقيق تعاون طويل الأمد.

ثانيًا: الطاقة ودورها في إعادة تشكيل النفوذ الدولي في ليبيا (قمة ليبيا للطاقة ، مرجع سابق

1. الطاقة كمدخل لإعادة هندسة النفوذ الخارجي: انخراط الفاعلين الدوليين في الأزمة الليبية منذ عام 2011 لم يكن محكومًا بالاعتبارات الأمنية والسياسية وحدها، بل ارتبط بشكل وثيق بالبعد الطاقوي بوصفه أداة لإعادة توزيع النفوذ داخل البلاد. فقد تحوّل قطاع النفط والغاز إلى محور يجمع بين المصالح الاقتصادية والحسابات الجيوسياسية، حيث سعت قوى إقليمية إلى توظيف الاتفاقيات البحرية والترتيبات الأمنية لتعزيز حضورها في شرق المتوسط وربط المجال الليبي بمشاريع الطاقة الإقليمية، بينما ركزت قوى أوروبية على ضمان تدفقات النفط والغاز وحماية استثماراتها في القطاع الطاقوي الليبي (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص19)، كما ارتبط التنافس الدولي على ليبيا برهانات الطاقة في حوض المتوسط، إذ أصبحت الموانئ النفطية والحقول الاستراتيجية نقاط ارتكاز لصراع غير مباشر بين قوى خارجية تسعى إلى تثبيت موطئ قدم طويل الأمد في معادلة أمن الطاقة الأوروبي، ما منح الأزمة الليبية بعدًا يتجاوز حدودها الداخلية (السالم، 2023، ص59).
2. ليبيا والتحول الطاقوي: مقاربة مقارنة: تستفيد المقاربة المقارنة في تحليل التحول الطاقوي في ليبيا من دراسة تجارب دول متوسطية أخرى مثل مصر وقبرص واليونان، التي نجحت بدرجات متفاوتة في استقطاب الاستثمارات وتفعيل مؤسساتها الوطنية لإدارة الغاز، ما عزز قدرتها على توظيفه استراتيجيًا ضمن منظومات سياسية أكثر تماسكًا. ففي الحالة المصرية، جرى ربط اكتشافات الغاز بسياسات الأمن القومي، الأمر الذي أتاح فرض قواعد تنظيمية موحدة وإدارة اتفاقيات تصدير واضحة، وأسهم في تعزيز موقع مصر التفاوضي في محيط إقليمي مضطرب (الزيدي، 2024، ص37–42). وفي المقابل، سمح نجاح بعض دول شرق المتوسط في بناء أطر مؤسسية متماسكة بتحويل الغاز من مورد اقتصادي إلى أداة لإعادة تشكيل التحالفات المحلية والإقليمية عبر شراكات مع أطراف أوروبية ودولية، وهو ما لم تتمكن ليبيا من تحقيقه بسبب هشاشة مؤسساتها وتعدد مراكز القرار (عبد الرحمن، 2023، ص88–95).

كما أن أثر التحولات الطاقوية لا يُقاس بحجم الموارد فقط، بل بقدرة الدولة على احتكار القرار السيادي وإرساء نظم قانونية واضحة لإدارة القطاع، وهو ما يفسر اختلاف مآلات الدول المتوسطية عن الحالة الليبية، حيث ظلت الموارد تُدار ضمن اقتصاد سياسي للصراع بدل أن تكون رافعة للاستقرار والتنمية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022، ص15–18). وعليه، تُظهر هذه المقارنة أن العامل الحاسم في التحول الطاقوي هو قوة المؤسسات وإدارة الموارد ضمن إطار منظم، لا مجرد حجم الثروة الطاقوية، وهو ما يفسّر الفارق بين تجارب المتوسط والحالة الليبية.

ثالثا: التنافس الطاقوي وتأثيره على التدخل الدولي في ليبيا

منذ عام 2011 تجاوز الصراع الليبي إطاره الداخلي، ليرتبط بملف الطاقة، حيث أصبحت موارد النفط والغاز وموقع البلاد عوامل جذب للتدخل الإقليمي والدولي. ويمكن تلخيص أبرز هذه الديناميات في الآتي:

الطاقة كمتغير جيواستراتيجي في إعادة تشكيل موقع ليبيا الإقليمي والدولي: شكّلت التحولات التي أعقبت عام 2011 نقطة فاصلة في موقع ليبيا داخل الإقليم والعالم. فلم تعد تُنظر إليها كدولة هامشية في منظومة الطاقة المتوسطية، بل كفاعل محتمل في معادلة أمن الطاقة، وكساحة مفتوحة لإعادة توزيع النفوذ. وقد أدى انهيار السلطة المركزية وتفكك المؤسسات السيادية إلى فتح الباب أمام قوى خارجية متعددة لإعادة صياغة علاقتها بليبيا، اعتمادًا على أهمية موارد النفط والغاز، وعلى موقع البلاد الذي

يربط شمال إفريقيا بشرق المتوسط، وبذلك تحولت الطاقة من مورد اقتصادي تقليدي إلى عامل جيواستراتيجي يُعاد عبره رسم خرائط التأثير. فامتلاك ليبيا احتياطيات كبيرة من النفط والغاز، إلى جانب قربها من الأسواق الأوروبية، منحها وزنًا إضافيًا في حسابات الدول الساعية إلى تنويع مصادر الإمداد وتقليص الاعتماد على الموردين التقليديين. غير أن هذه الأهمية لم تتحول إلى قوة تفاوضية ليبية، بل استُخدمت داخل واقع الانقسام الداخلي، حيث أصبحت الموارد الطاقوية مدخلًا لتعميق التدخل الخارجي بدل أن تكون أداة لتعزيز السيادة الوطنية.

كما أسهم غياب سلطة موحدة في تحويل القطاع الطاقوي إلى ساحة تنافس مفتوحة، تتداخل فيها مصالح الشركات العابرة للحدود مع حسابات الدول الداعمة للأطراف المحلية. وبدل توجيه الاستثمارات نحو بناء منظومة إنتاج مستقرة ومستقلة، جرى إدماجها في شبكات نفوذ سياسية وأمنية، فأصبحت قرارات التراخيص والعقود والتصدير مرتبطة بموازين القوة الميدانية أكثر من ارتباطها بالتخطيط طويل الأمد. وتظهر خطورة هذا المسار في أن الطاقة باتت تُستخدم لإعادة إنتاج هشاشة الدولة، إذ يسعى كل طرف داخلي إلى تثبيت موقعه عبر السيطرة على الحقول أو الموانئ، بدعم خارجي يوفر له الغطاء السياسي أو العسكري. وفي المقابل، تستثمر القوى الإقليمية والدولية هذا الواقع لتعزيز حضورها في ليبيا، سواء عبر اتفاقيات طاقوية أو ترتيبات أمنية تحمي مصالحها الاقتصادية. وبهذا أصبحت ليبيا جزءًا من اقتصاد سياسي للصراع، تُدار فيه الثروة بمنطق المحاور لا بمنطق الدولة. (بن صقر، 2025، ص108)

وعلى نطاق أوسع، جرى إدماج ليبيا في معادلة شرق المتوسط وأمن الطاقة الأوروبي بشكل غير متوازن. فبدل أن تكون شريكًا مستقلًا في صياغة هذه المعادلة، عوملت كمساحة عبور أو احتياطي محتمل يُستخدم عند الحاجة ويُترك في حالة سيولة سياسية. وهو ما يعكس انتقال ليبيا من دولة منتجة للطاقة إلى ما يمكن وصفه بـ"العقدة الجيوسياسية"، حيث تتقاطع المصالح الدولية من دون أن تمتلك القدرة المؤسسية على توجيهها لصالحها، كما أن البعد الطاقوي لم يرفع فقط من أهمية ليبيا في الحسابات الإقليمية والدولية، بل زاد من تعقيد مسار إعادة بناء الدولة. فطالما ظل النفط والغاز خاضعين لمنطق التنافس الخارجي، ستبقى السيادة الاقتصادية منقوصة، وستظل العملية السياسية رهينة توازنات تُفرض من الخارج، لا نتاج توافق وطني جامع.

آليات التدخل الخارجي في المشهد الليبي: لم يقتصر حضور الفاعلين الخارجيين في ليبيا على الأبعاد السياسية أو الأمنية، بل اتخذ بعد عام 2011 طابعًا يرتبط بتوظيف القطاع الطاقوي كمدخل لإعادة توزيع النفوذ. ففي ظل هشاشة المؤسسات وتعدد مراكز القرار، تحولت موارد النفط والغاز إلى نقطة ارتكاز لاستراتيجيات التدخل، وأصبح التحكم في الإنتاج والتصدير جزءًا من أدوات التأثير الجيوسياسي.(وليامز، ستيفاني، 2023، موقع الكتروني)

فالتجربة الليبية تُظهر أن هذا التدخل لم يمر فقط عبر القنوات الدبلوماسية، بل شمل آليات اقتصادية وأمنية متداخلة. فقد سعت قوى إقليمية ودولية إلى تثبيت حضور شركاتها في مشاريع الاستكشاف والتطوير، وفي الوقت نفسه جرى دعم أطراف محلية سياسيًا أو عسكريًا لتأمين مواقع إنتاج وموانئ تصدير، ما ربط الاقتصاد النفطي مباشرة بموازين القوة الميدانية.

كما تحولت العقود الطاقوية إلى أدوات تفاوض وضغط سياسي، إذ أصبحت التراخيص النفطية ومذكرات التفاهم جزءًا من حسابات النفوذ الإقليمي. ولم تعد هذه الترتيبات تُدار بمنطق المنفعة الاقتصادية فقط، بل خضعت لمعادلات الصراع، ما أدى إلى تسييس الاستثمار الطاقوي بدل إدراجه ضمن رؤية وطنية واضحة.(الصواني،2015، ص 9-11).

وبرزت البنية التحتية للطاقة، من الحقول إلى موانئ التصدير، كأهداف استراتيجية للتنافس، حيث استُخدم تأمينها لتبرير حضور أمني غير مباشر عبر شركات خاصة أو تشكيلات محلية. وهكذا تشكلت علاقة متبادلة بين الأمن والطاقة، تُستخدم فيها الأولى لحماية المصالح الطاقوية، بينما تُوظَّف الثانية لتمويل

ترتيبات أمنية موازية للدولة. وأدى هذا التشابك إلى تعميق الانقسام الداخلي، إذ وجدت بعض النخب في الدعم الخارجي المرتبط بالطاقة وسيلة لتعزيز مواقعها، بدل التوجه نحو توافق وطني شامل. لذلك بقيت العملية السياسية مقيدة بمصالح الأطراف الدولية المنخرطة في القطاع الطاقوي.

وبذلك يمكن القول إن التدخل الخارجي انتقل من كونه ظرفيًا إلى نمط أكثر رسوخًا مرتبط بالقطاع الطاقوي، وهو ما يفسر استمرار الجمود السياسي، لأن أي تسوية لا تمس توازنات النفوذ في قطاع الطاقة ستواجه مقاومة من القوى المستفيدة من الوضع القائم.

وقد أدى تداخل المصالح الطاقوية مع الاصطفافات الإقليمية إلى نمط من إدارة الأزمة يقوم على أولوية "استقرار الإنتاج" بدل بناء الدولة. فأغلب المبادرات الدولية ركزت على ضمان استمرار تدفق النفط والغاز إلى الأسواق العالمية أكثر من معالجة جذور الانقسام السياسي. ونتيجة لذلك، تحولت التسويات إلى ترتيبات مؤقتة تُبقي على موازين النفوذ، من دون تأسيس سلطة مركزية قادرة على إدارة الموارد بشكل عادل وشفاف.(عزاف، مرجع سابق، ص118)

كما أن الفاعلين الخارجيين المرتبطين بالقطاع الطاقوي مالوا إلى دعم صيغ توافق هشّة تحمي مصالحهم، حتى لو جاءت على حساب بناء مؤسسات وطنية موحدة. فجرى القبول بازدواجية القرار ما دام الإنتاج مستمرًا، وهو ما منح بعض الأطراف المحلية حافزًا للاستمرار في التحكم بمفاصل الطاقة بوصفه مصدر قوة تفاوضية. وتسبب تسييس الموارد في إضعاف الثقة بين الفرقاء، إذ أصبحت السيطرة على الحقول والموانئ ورقة ضغط في أي تفاوض. وبذلك تحولت العملية السياسية إلى مساحة تعكس صراع المصالح الإقليمية والدولية أكثر مما تعكس سعيًا حقيقيًا للمصالحة الوطنية.

وتشير تقارير بحثية إلى أن الاقتصاد السياسي للصراع، القائم على النفط والغاز، أفرز شبكات مصالح تستفيد من استمرار اللاستقرار، سواء عبر تعاقدات غير شفافة أو ترتيبات أمنية موازية للدولة. لذلك أصبحت التسوية السياسية تمثل تهديدًا لهذه المصالح، وهو ما يفسر تعثر كثير من المبادرات رغم توافقها الظاهري.(عباس، 2021، ص98).

وعلى المستوى البنيوي، أسهم هذا التنافس الطاقوي في إضعاف فكرة الدولة، إذ أصبحت السيادة الاقتصادية مجزأة، والعائدات تمر عبر قنوات غير مؤسسية، ما حرم السلطة المركزية من استخدام الموارد لإعادة الإعمار وبناء الشرعية. وبدل أن تكون الطاقة مدخلًا لتوحيد البلاد عبر مشاريع تنموية جامعة، تحولت إلى عامل يزيد الانقسام ويطيل أمد المرحلة الانتقالية، وبذلك يظل مستقبل التسوية السياسية في ليبيا مرتبطًا بإعادة ضبط العلاقة بين الطاقة والسياسة، عبر إخراج الموارد الطاقوية من منطق المحاور الخارجية وإدماجها ضمن إطار وطني يقوم على الشفافية وتوحيد المؤسسات. فمن دون معالجة البعد الطاقوي للصراع، ستبقى أي تسوية هشة، وستظل ليبيا ساحة لإعادة إنتاج التنافس الدولي بدل أن تتحول إلى دولة مستقرة قادرة على توظيف ثرواتها لصالح التنمية.

الخاتمة

تُظهر هذه الدراسة أن التحولات الطاقوية في شرق المتوسط أعادت إدماج ليبيا في شبكة تنافس إقليمي ودولي، حيث تحولت موارد الطاقة من فرصة لبناء الدولة إلى عامل في تعميق الهشاشة السياسية. كما بيّن التحليل ارتباط مسار الأزمة الليبية بديناميات الطاقة والتحالفات، ما يجعل الاستقرار مرتبطًا بإعادة تنظيم العلاقة بين السيادة الوطنية وإدارة الموارد. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

1. أسهمت اكتشافات الغاز في شرق المتوسط في إعادة تشكيل موازين القوة الإقليمية، وإدراج ليبيا ضمن معادلة تنافس جيوسياسي يتجاوز إطار أزمتها الداخلية.
2. ارتبط تدخل الفاعلين الدوليين في ليبيا بالمصالح الطاقوية، حيث جرى توظيف النفط والغاز كأدوات ضغط سياسي ضمن اقتصاد صراع مركّب، وهو ما ارتبط مباشرة بهشاشة المؤسسات الليبية وتعدد مراكز القرار، الأمر الذي حال دون تحويل الموارد الطاقوية إلى رافعة للاستقرار والتنمية.

تُظهر المقارنة مع نماذج متوسطية أخرى أن المتغير الحاسم لا يتمثل في حجم الموارد، بل في قوة المؤسسات وقدرة الدولة على احتكار القرار السيادي.

وبناء على تلك النتائج فإن الدراسة توصي بالتالي :

1. تحييد قطاع الطاقة عن منطق المحاور الإقليمية، وربط أي تعاون طاقوي بدعم فعلي لمسار توحيد المؤسسات الليبية.
2. بناء استراتيجية وطنية شاملة لإدارة النفط والغاز، تقوم على الشفافية وتعزيز الحوكمة واستعادة القرار السيادي.
3. الاستثمار في تأهيل كوادر وطنية متخصصة في اقتصاديات الطاقة وقانون البحار، بما يعزّز القدرة التفاوضية الليبية إقليميًا.
4. دعوة المجتمع الدولي إلى الانتقال من سياسة إدارة الأزمة إلى دعم مسار بناء الدولة، عبر ربط الاستقرار الطاقوي بإعادة الإعمار وتعزيز الشرعية السياسية.

واستنادًا إلى ما خلصت إليه النتائج، وما طُرح من توصيات، فهذه الدراسة تكشف عن قيمة معرفية في فهم العلاقة بين التحولات الجيوطاقوية في شرق المتوسط وإعادة تموضع ليبيا داخل النظام الإقليمي، إذ تبيّن أن الطاقة لم تعد موردًا اقتصاديًا فقط، بل أصبحت عاملًا مؤثرًا في تشكيل التحالفات وأنماط التدخل الدولي. كما توضّح أن هشاشة البنية المؤسسية الليبية تمثل العامل الحاسم في تحويل النفط والغاز من فرصة محتملة لبناء الدولة إلى عنصر يُسهم في إدامة الصراع، وتبرز أهمية المقاربة المقارنة في فهم اختلاف مسارات دول المتوسط في إدارة التحول الطاقوي، بما يضيف إطارًا تحليليًا يربط بين الجيوبوليتيكا الطاقوية وإشكالية الدولة الهشّة.

المراجع

اولا : الكتب

1. •السالم، عبد الغني محمد (2023)، الديناميات الخارجية في الأزمة الليبية: التحالفات والطاقة. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
2. •إدريس، محمد السعيد، (2016). الطاقة والصراع في الشرق الأوسط: النفط والغاز في الاستراتيجية الدولية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
3. •بلقزيز، عبد الإله، (2018). الدولة والسلطة في الوطن العربي: مقاربات في إعادة تشكيل المجال السياسي. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
4. •خديجة عرفه محمد، أمن الطاقة و أثاره الاستراتجية، (الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،ط 1 ، 2014.
5. •عبدالرزاق، عزاف،(2028) ، مختصر الأزمة في ليبيا بنية النزاع ومستقبل الدولة، ط1، مركز الخليج للأبحاث، السعودية .
6. •زيادة، رضوان. (2020). الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط وتحولات موازين القوة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

ثانيا: الدوريات

7. •أبوفليجة، بشير، (2024)، الموقع الجغرافي الدولة الليبية وتأثيره على علاقتها بالدول الاوروموتوسطية، مجلة جامعة الزاوية ، المجلد 24، العدد الاول
8. •باروت، محمد جمال، (2020)، الصراع في شرق المتوسط: الطاقة والحدود والتحالفات ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد43،

9. •جنسن، جيمس توماس (2019)، تحديات قطاع الطاقة الليبي بعد الثورة والانقسام السياسي، مجلة سياسة الطاقة (Energy Policy)، المجلد 132.
10. •عقراوي، نجدت صبري، (2019)، عالقة دبلوماسية الطاقة بصنع القرار في السياسة الخارجية، مجلة زانست العلمية ، كردستان العراق ، العدد 4، المجلد 4.
11. •عباس، جيهان عبدالسلام ،(2021)، انعكاسات الأزمة السياسية على الاقتصاد الليبي، مجلة المؤتمرات العلمية الدولية ، المركز الديمقراطي العربي، العدد7، برلين.
12. •كاظم، صباح جابر، 2024،الصراع الاقليمي والدولي في منطقة شرق المتوسط: اكتشافات الطاقة أنموذجاً ،،مجلة دراسات دولية، العدد97.
13. •دندن، عبدالقادر ،الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة و تأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي :آسيا الوسطى جنوب شرق آسيا ،أطروحة دكتوراه ،جامعة باتنة الجزائر: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2012-2014.
14. •يوسف محمد الصواني، الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، مجلة المستقبل العربي، السنة ،37 ، العدد431، يناير2015.

ثالثا: المواقع الالكترونية

15. •الوكالة الدولية للطاقة. (2023). تقرير سوق الغاز العالمي، متاح على: https://www.iea.org/reports/global-gas-security-review-2023
16. •ابو حنيفة، الوليد، 2017، الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية :دراسة "في المفهوم و الإبعاد ،متاح على https://democraticac.de/?p=42440
17. •الدالاتي، يمان، (2025)، الاتفاقية البحرية بين تركيا وليبيا: لماذا تراها "إسرائيل" تهديدًا؟، متاح على نونبوست، https://www.noonpost.com/332890/amp/
18. •بن رجب، عماد(2025)، دور ليبيا في خريطة الطاقة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط ، متاح على https://imadbenrajab.com/libya-mediterranean-energy/
19. •جباري، فاتن، (2023)، اتفاقيات إعادة رسم الحدودالبحرية :بين المظلمة التاريخية و•المؤامرات الخارجية، متاح على https://ciessm.org/2023/04/18
20. •جونز، جيمس (2026)، ليبيا وعودة القيادة الاستراتيجية في البحر الأبيض المتوسط ، متاح على https://jstribune.com/libya-and-the-return-of-strategic-leadership-in-the-mediterranean/
21. •حمودي، ايهاب باسل، (2024)، مركز الجزيرة للدراسات، 30 ابريل، متاح https://studies.aljazeera.net/ar/article/5913
22. •عزالدين، محمد علي واخرون، (2024)، السياسات الأوروبية تجاه الأزمة الليبية قبل صعود التيارات اليمينية، مركز المتوسط، متاح https://mediterraneancss.uk/2024/07/25/european_-policies-_towards_libyan-crisis
23. •قمة ليبيا للطاقة ،(2025)، ليبيا تعزز بصمتها العالمية مع ارتفاع صادرات النفط الخام إلى آسيا وأوروبا ، متاح على https://ar.libyasummit.com/news/libya-strengthens-global-footprint-rising-crude-exports-asia-europe
24. •قريفيث، ستيفن، (2012)، دبلوماسية الطاقة الثنائية في حقبة التحول في مجال الطاقة ،متاح على https://www.agda.ac.ae/docs/default-source/Publications/eda-insight_fret-ii_bilateral-diplomacy_ar_final.pdf?sfvrsn=4

25.•سلطان، أحمد،(202)، الصراع على الموارد: الطاقة كمحرك للتفاعلات الإقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، متاح على https://ecss.com.eg/53477/
26.•كريتي، جوليا، (2023)، إعادة تمكين الأمن: إعادة التفكير في علاقات الطاقة الأوروبية في أوقات الأزمات، GLOBSEC بالتعاون مع معهد كلينغندايل وأوكسفورد أناليتيكا، سلوفكيا، متاح على https://www.clingendael.org/sites/default/files/2023-06/Report_REPower_Security_Rethinking_European_energy_relations_in_times_of_crisis.pdf?utm_source=chatgpt.com
27.•ستيفن، غريفثس، (2019)، الدبلوماسية الطاقية في زمن التحول الطاقي ، متاح على https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2211467X19300793?utm_source=chatgpt.com
28.•كرين، جيم،(2025) ،الغاز والجغرافيا السياسية في شرق المتوسط، المركز العربي دي سي ، واشنطن. متاح على https://arabcenterdc.org/resource/gas-and-geopolitics-in-the-eastern-mediterranean/
29.•هارتنيت، اليسون، (2024)، احتياطيات النفط في ليبيا، متاح على https://www.ebsco.com/research-starters/environmental-sciences/libyas-oil-reserves
30.•هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية. (2010). تقييم موارد النفط والغاز في حوض شرق المتوسط، متاح على: https://pubs.usgs.gov/fs/2010/3014/pdf/FS10-3014.pdf
31.•ويليامز، ستيفاني،(2023)، التدخل الخارجي في ليبيا... طَرقٌ على باب مفتوح، موقع المجلة ، متاح على https://www.majalla.com/node/295546/

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.